السياسات التنموية للمدن المتخلفة

- المدن المتوسطة أنموذجاً -

الأستاذ الدكتور

عبد الصاحب ناجي البغدادي

جامعة الكوفة ـ كلية التخطيط العمراني

الأستاذ المساعد

عامر راجح نصر

جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الانسانية

hum.amerragh.nassor@uobabylon.edu.iq

development policies of underdevelopment cities (medium sized cities as a model)

Prof. Dr.

Abdulsahib Najee Rasheed AL Baghdady

prof.Asst.

Aamer Rajh Naser

Babylon University - College of Education for Humanities

الملخص:ـ

لعل من ابرز المشاكل التخطيطية التي تعاني منها معظم مدن العالم النامي هو فقدان السيطرة على اقطاب النمو ومراكز التنمية، مما يجعلها مراكز للسيطرة والهيمنة على باقي مدن المنظومة الحضرية. وهذا الامر ساعد على نشوء ظاهرة المراكز التي تنعم بالخدمات وفرص العمل، والاطراف التي ظلت متخلفة ومحرومة من ابسط سبل العيش الكريم وفرص العمل والخدمات الحضرية اللازمة للعيش، واصبحت طاردة للسكان وغير مشجعة على السكن. لذلك وجدت مجموعة من السياسات التخطيطية بمستوياتها الحضرية والاقليمية اخذت على عاتقها تنمية هذه المدن ومعالجتها على وفق واقعها الحضري وبنيتها العمرانية القائمة. وترى هذه السياسات ان تنمية المجتمعات المحلية القاطنة في هذه المدن وامدادها بالخدمات اللازمة والبنية التحتية سيعمل على انعاشها وعكس عملية الهجرة نحوها بما يضمن اعادة عملية التركز السكاني بالأحجام التي تسمح بتوليد وفورات مكانية تدعم عملية التنمية واستمراريتها لهذه المدن، على ان تتكفل هذه السياسات بالمحافظة على الحجوم المثلى للمدن وعدم الافراط بعملية التنمية الحضرية.

الكلمات المفتاحية: المدن المتخلفة، المدن المتوسطة، التنمية الحضرية، التنمية المحلية، سياسات التنمية.

Abstract:-

One of the most prominent planning problems that most cities in the developing world suffer from is the loss of control over the growth poles and development centers, which makes them centers of control and dominance over the rest of the cities of the urban system. This matter helped in the emergence of the phenomenon of centers that enjoy services and job opportunities, and the parties that remained backward and deprived of the simplest means of decent living and job opportunities and urban services necessary for living, and became repelling the population and discouraging housing. Therefore, I found a set of planning policies at their urban and regional levels that took upon themselves the development and treatment of these cities according to their urban reality and existing urban structure. These policies consider that the development of the local communities residing in these cities and their extension with the necessary services and infrastructure will work to revive them and reverse the process of migration towards them in a way that ensures the re-concentration of population with provisions that allow the generation of spatial savings that support the development process and its continuity for these cities, provided that these policies ensure the preservation of the government Optimal cities and not excessive urban development process.

Keywords: Underdevelopment cities, Medium sized cities, Urban development, Local development, Development polices.

المقدمة:ـ

شهدت معظم مدن العالم خلال العقود الماضية نمواً حضرياً متسارعاً كان للمدن الكبرى والعواصم الإقليمية منه النصيب الأوفر بسبب تركز الاستثمارات الاقتصادية والتخصيصات المالية، وهذا جعلها مراكز استقطاب للسكان والأيدي العاملة والمشاريع التنموية الأمر الذي زاد من تركز الأنشطة الاقتصادية والسكان في رقع محدودة تفوق القابلية الاستيعابية لها. وقد نجم عن ذلك ظهور العديد من المشاكل الحضرية كأزمة السكن والاختناقات المرورية وتدني كفاءة خدمات البنى التحتية فضلاً عن استنفاد الطاقة الاستيعابية لتصاميمها الأساسية وغيرها من الإشكاليات الحضرية الناجمة عن سياسات التركز. وفي ظل ضعف وقصور سياسات التنمية واقتصارها على المدن الكبرى والمناطق الريفية، برزت هوة تنموية في الهرم الحضري أصابت المدن المتوسطة والصغيرة، ما أدى إلى ظهور تفاوتات بين المدن الكبيرة والمراكز الحضرية الأخرى، وأصبحت مظاهر التخلف و قضايا الحرمان من الخدمات الأساسية(البطالة، انخفاض معدل الدخل الفردي) من الملامح البارزة لسكان المراكز الحضرية، الذي دفع إلى تشجيع الهجرة باتجاه المدن الكبرى وتفاقم المشاكل في المراكز والأقاليم. لذلك وجدت مجموعة السياسات الحضرية والإقليمية لتنمية المدن المتخلفة التي استخدمت منذ أواسط القرن العشرين إيمانا بما تمتلكه من إمكانات تنموية تساهم في تنمية شريحة من المجتمعات التي تسكن في منطقة انتقالية وحلقة وصل بين الريف والحضر. وتمكنت هذه السياسة في كثير من الدول المتقدمة والنامية في تحقيق التوازن المفقود في الشبكة الحضرية والناجم عن التحضر السريع وغير المبرمج الذي أصابها.

١ـ مفهوم التنمية الحضرية وأهدافها.

ترجع أهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الحضرية إلى طبيعة الدراسات الجغرافية فيما يتعلق بكل من المدن والتنمية، فالمدينة من الظواهر الجغرافية البارزة والواضحة التي تسعى مجمل الاختصاصات لدراستها بما فيها الجغرافية لتحديد ملامح شخصيتها، أما التنمية فليس اقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، السكانية خاصة إذا وضع في الاعتبار من أهداف علم الجغرافية تحسين سطح

الأرض بوصفه مكاناً للحياة البشرية، ولذلك فالجغرافية تهتم بالمشكلات المكانية الحضرية والإقليمية من حيث دراسة أسسها وتحديد أسبابها ووضع حلولها. وتمثل التنمية الحضرية مجموعة التوجهات المكانية التي تعد الوسيلة لتحقيق التنمية على مديات زمنية مختلفة وبأبعاد مكانية محددة تهدف للتغيير وفق تلك المديات الزمانية والمكانية، بحيث تشمل المدينة وما يجاورها وهو ما يدعى بالإقليم الحضري، وهذه التوجهات والخطط تهدف لتنظيم استعمالات الأرض داخل وخارج حدود التصميم الأساسي للمدينة مع مراعاة الظروف البيئية للمنطقة(١).

إن التنمية الحضرية تشكل إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية. وتتضمن الإستراتيجية الحضرية عادة تصوراً ورؤيا لما يمكن أن يحدث. وتبنى هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل النظرية أطرها الأساسية (٢). فهي عملية شاملة تقيم فيها مكونات البيئة الحضرية وعناصرها والروابط التي تدمج هذه العناصر والمكونات في وحدة واحدة تشكل في النهاية ما يطلق عليه بنظام البيئة الحضرية. وينظر إلى التنمية الحضرية بأنها عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، كما تشير إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وزيادة كثافة السكان بما يتعدى ٢٠٠٠ نسمة / كم٢ ونمو حجم المدينة بما يزداد عن ١٠.٠٠٠ نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج والتوزيع والتكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي(٣).

ويعرفها حسين عبد الحميد رشوان بأنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي وتجديد وإقامة المباني والتغير الجوهري في استخدام الأرض (٤). وتعد التنمية الحضرية من العمليات المشجعة على تكييف الإنسان للعيش في المدن المتوسطة والصغيرة

التي تشهد عملية انتقال من الريف إلى المدن أي ما يصطلح عليه بالتحول الحضري. إن مفهوم التنمية الحضرية يحمل معاني عدة فهي تضع سياساتها لتناسب مناطق متباينة ومدن مختلفة، كما وتركز على تطوير التنظيم المكاني بكل مكونات المدينة، وان تكون المدينة مستعدة لاستقبال نموها الوظيفي المستقبلي بدون مشاكل أو سلبيات. كما وتهتم بجعل المدينة حيوية وموفيه بالغرض بوضعها الحالي، وهي بهذا الشكل تنميه مستمرة ومتواصلة إذ تحل فيها مشكلة وتأخذ مكانها أخرى. وتشمل دراسة التنمية الحضرية على عناصر ديموغرافية، عمرانية، اقتصادية، استعمال الأراضي، دراسات النقل، دراسات خاصة بالأماكن العامة والفضاء، دراسات خاصة بالتسهيلات الحكومية والخدمات المجتمعية.وتتطلب دراستها إلى مجموعة من النماذج التحليلية والوصفية والتنبؤية للتوصل إلى الأهداف المتوخاة [٥]، وهي:

١- نماذج تحليلية لاستعمالات الأرض على مستوى المدينة ومحاور توسعها المستقبلية.

٢- نماذج وصفية لتوضح المتغيرات والعوامل المؤثرة في التنمية الحضرية.

٣- نماذج تحليلية وتنبؤية على مستوى إقليم المدينة خارج حدود التصميم الأساسي.

وتهدف سياسة التنمية الحضرية إلى جملة من الأهداف:

- خلق عملية تنظيم مكاني، أي تبدل في هندسة الحيز من ريفي إلى غلبة الحياة الحضرية، ومن عمران متناثر منعزل إلى شبكة من المدن المترابطة ذات الوشائج [٦].
- زيادة حجم التنمية الريفية وتطوير القرى ورفع مستواها وتوفير المرافق والخدمات العامة فيها حتى تتمكن من تضييق الفجوة بين الريف والحضر ومن ثم الحد من الهجرة إلى المدن.
- إقامة مراكز جذب محلية تتركز فيها الخدمات والمرافق التي تخدم التجمعات الريفية المتناثرة وتخفيف العبء عن المراكز الحضرية الكبيرة[٧].
- إقامة مراكز جذب خارج الرقعة الزراعية لتخفيف العبء عن كل من الريف والحضر على حد سواء.

- تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء وشبكات المياه والكهرباء.
- توطين الصناعات في المدن المتوسطة والصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب سكاني.
- إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلى المدن الصغيرة والقرى.
- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.
- الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة أو تطوير القائمة منها وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للأفراد للعمل أو للإقامة.

٢ـ مفهوم المدن المتوسطة

يحمل مفهوم المدن المتوسطة في طياته أبعاداً ديموغرافية، وظيفية، إدارية، تنموية، ومكانية، تجعل منها تتميز عن المدن الكبيرة والصغيرة بصفات وخصائص وأنماط تتباين من مكان لآخر ومن دولة لأخرى، وتتباين أدوارها في عملية التنمية تبعا لذلك.

إن المدى الذي يشكل المدن المتوسطة في التدرج الهرمي يختلف من دولة لأخرى معتمداً على أنماط استيطانها الحضري ومستويات تنميتها وبناءاتها الاقتصادية، الأمر الذي ابقي باب الاجتهاد مفتوحاً أمام الباحثين بدون اعتماد عتبه يمكن على أساسها تحديد الحدود العليا والدنيا للمدينة المتوسطة. لذلك حاولت الدراسة أن تحصر المدينة المتوسطة بكونها المدينة التي يتراوح حجمها السكاني بين ٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ نسمة، باعتبار إن المدن التي تقل عن ٢٠٠٠٠ نسمة تصنف كمدن صغيرة، أما المدن التي تفوق حجم ١٠٠٠٠٠ نسمة تصنف كمدن كبيرة.

وإذا كان الباحثون قد اختلفوا فيما بينهم في تحديد المستوى ألحجمي للمدينة المتوسطة، فهناك من يحددها على أساس وظائفها فيرى إنها تؤدي عدداً من الوظائف المختلفة ليس لسكانها فقط ولكن في الإطار الإقليمي لسكان ظهيرها الزراعي. وكتعريف إجرائي ترى الدراسة إن المدن المتوسطة هي المراكز الحضرية (مراكز الجذب المحلية)

الموجودة خارج المناطق الزراعية، التي تحتوي على الخدمات والمرافق التي تخدم التجمعات الريفية المتناثرة وتخفف العبء عن المراكز الحضرية الكبيرة. و طبقا لوظائفها فهي تقع في العتبة العليا للمدن الصغرى، أي إنها في السلسلة الوسطى في التنظيم الإداري، وبذلك تكون مراكز الوحدات الإدارية التي تعمل كمراكز حضرية لاستقطاب سكان المناطق الريفية.وهي تختلف عن المدن الجديدة أو أقطاب التنمية،أي أنها المدن الحالية القائمة بهيكلها العمراني ووظائفها الحضرية المنتشرة حول المدن الكبرى والتي تقترب في فكرتها من المدن التوابع.

إن المدينة المتوسطة تشتمل على مجموعة من النشاطات التي تساعد على تنمية المدينة نفسها وظهيرها عن طريق نشر وتسريب التنمية، وهي تعمل بمثابة مراكز النمو عند بودفيل[٨] التي تتمتع بإمكانات تنموية بحكم وقوعها في منتصف المسافة بين الريفية والحضرية، حيث تمتلك صفات ترابطية (ريفية – حضرية) مما انعكس على امتلاكها وظائف تجمع بين المهن الزراعية والحضرية.وبعبارة أخرى إن المدينة المتوسطة هي مراكز النمو [*] التي تقوم بأنشطة اقتصادية تحقق أو بمستطاعها أن تحقق نمواً ذاتياً إلى الدرجة التي يبدأ النمو فيها بالانتشار إلى خارجها (إلى إقليم القطب) ومن ثم إلى الأقاليم الأقل تطوراً، مما يجعلها تقوم بدور المحفز للنمو الاقتصادي وربما الرفاهية لكل الإقليم [٩]. وبذلك تعمل كقلب حيوي لمنطقتها، فهي تمتلك علاقات قوية مع الاقتصاد الإقليمي والقومي، كما وتكون سوقاً للعمل أو منطقة رئيسة لتجارة المفرد وبمستوى عالٍ من الوظائف الخدمية ومركز لتجارة الجملة كبير ومركز للاتصالات بالنسبة لإقليمها.أي إنها تعد مركز رئيس على مستوى إقليمي يقوم بالإضافة إلى وظائفه بدوره كمركز خدمات إقليمي، وله تركيبه الصناعي المتنوع ويكون إما نامياً أو له القابلية على النمو في النشاط الاقتصادي والسكن والدخل على أن لا يتجاوز حجماً من السكان يفوق ٢٥٠.٠٠٠ نسمة، أو أذا كان يمتلك المقومات الذاتية للنمو فأنه مخطط للوصول إلى هذا الحجم [١٠]. إذن فالمدينة المتوسطة هي المدينة الكاملة التحضر، التي يعمل٧٥٪ من اليد العاملة في غير الزراعة، وتحتوي على مختلف مرافق الحياة الحضرية، ولها رتبة إدارية بدرجة مركز قضاء،وتمارس نفوذها على إقليمها وتكون قادرة على صنع القرار وتنمية إقليمها والتحكم في نمو وتنمية قطاعاتها فضلاً عن

المدن الصغيرة المحيطة بها بما تمتلكه من مؤسسات إدارية واقتصادية وسلطة محلية قادرة على تنفيذ السياسات الوطنية [١١]، وبذلك فهي تقابل مراكز الاقضية كما هو الحال في العراق[١٢]. كما يعتمد تحديد المدن المتوسطة على كثافة سكانية ونظام حضري خاص بالبلد الواقعة فيه، ومثل هذه المدن عادتا تقدم خليط من الوظائف لدعم وإعانة التنمية في الإقليم الواقع تحت تأثير حيزها الجغرافي.[١٣] وتتخذ المدن المتوسطة أنماط مختلفة في دول جنوب البلطيق، فهي[١٤] تقع محشورة مع الأقاليم المترو بولية الكبرى وتقع وسط أو بين إقليمين مترو بوليين كذلك تظهر في الهوامش الجغرافية للمدن الكبرى أو مدن متناثرة واقعة داخل أو خارج المدن الأوربية كما هو الحال في دول جنوب البلطيق. وفي أسبانيا فتوجد على شكل شبكة من المدن المرتبطة بالمنطقة المترو بولية للمدن الكبرى مثل مدريد، برشلونة وغيرها من الأقاليم المترو بولية، كما وتظهر في المناطق الداخلية والساحلية والعواصم الاقتصادية، فضلاً عن المناطق الساحلية التي تعتمد على الصناعة والسياحة بصورة أساسية بالإضافة إلى المدن الداخلية [١٥]. من ذلك يمكن القول إن المدن المتوسطة لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية سواء تعلق الأمر بمتطلبات التنمية الإقليمية أو بالتحكم في انسجامها مع التنمية الحضرية. فالمدن المتوسطة لا يمكن أن تكون مدن طاردة أو مراكز نزوح، بل ينبغي تصورها كمراكز ترابط اقتصادي ووظيفي حقيقي بين البيئة الحضرية العليا والمدن الداخلية. وبهذا فان المدن المتوسطة التي تعد فعلاً تكاملا للتنمية الإقليمية في نقطة وصلها مع التنمية المحلية، فهي تمثل إطار جيد للحياة بعيد عن الضغوط التي تمارس في المدن الكبرى،ومركز للخدمات والتجهيزات التي تستطيع توفيرها للمدن الصغرى ومراكز الحياة في الوسط الريفي.

٣ـ تنمية المدن المتوسطة.

تنحو التنمية الحضرية في دراستها للمدن المتوسطة والصغيرة منحى التنمية المحلية وهذا ما جاءت به جل الكتابات الدولية المتخصصة سواء منها ذات الطابع النظري أو التجريبي. حيث تتجه عملية تنمية المجتمعات المحلية بتحويلها إلى مراكز جذب حضري، ومن هنا تأتي مزدوجة (المحلية – الحضرية) والتي تمثل نزعتين متقابلتين ولكنهما متكاملتين، فالحضرية في السياق التنموي محلية. وتتكرس عملية تنمية المدن المتوسطة بثلاثة اتجاهات أساسية تمثل

نماذج مختلفة [١٦]. فالاتجاه الأول يعطي للمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر هذه المجتمعات مآلها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان تتحول إلى مجتمعات حضرية مدنية.والاتجاه الثاني يرى إن التنمية ترتبط بنمط معين للنمو الحضري من خلال تكوين المدن المتوسطة. ويتحقق ذلك من خلال تحول الأنشطة الصناعية القائمة على الإنتاج النمطي وذات الكثافة النسبية العالية في استخدام عنصر العمل غير الماهر ومتوسط المهارة، وتحويلها عن المراكز الحضرية الكبيرة وإعادة تمركزها في تلك المدن بالذات، بينما تميل الأنشطة عالية التكنولوجيا إلى التوطن في المدن الكبيرة والكبرى.أما الاتجاه الثالث، فيرى إن التوسع الحضري على حساب الريف ليس قدراً مقدوراً على المسار الاقتصادي، الاجتماعي، العمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني استراتيجيه تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

إن تنمية المدن المتوسطة هي التنمية القائمة على تنمية التوزيع المكاني للأنشطة والفعاليات على مستوى المدينة وتنظيم استعمالات الأرض وتحديد مواقع وظائفها المختلفة واتجاهات توسعها ونموها المستقبلي. أي بعبارة أخرى إكسابها المقومات الحضرية التي تمكنها من الاحتفاظ بسكانها ومن تقديم الخدمات والمرافق الحضرية إلى سكان الريف المحيط بها[١٧]، حيث إن إمداد خدمات البني التحتية لها يشجع الاستثمار الاقتصادي الذي يقود لعملية هجرة واسعة وهو ما يفسر العلاقة الدائرة بين النمو الاقتصادي وإمداد خدمات البني التحتية[١٨]. وتمثل استراتيجية تنمية هذه المدن بكونها عملية طويلة الأمد في مجال سياسة التنمية، فهي تسعى إلى تركيز الاستثمار والجهود التنموية في إقليم معين من اجل تزويده بالجاذبية لجلب استثمارات جديدة. وقد أصبحت هذه الإستراتيجية تطبق في العديد من دول العالم النامي من خلال سياسة تنموية تعتمد في عملها على نموذج مراكز النمو[١٩].

إن الحاجة للتركيز على المدن المتوسطة كمدن لمستقبل التنمية الحضرية ينبع من عدم التمكن من استدامة تيارات الهجرة والسيطرة عليها في المدن الكبرى، والحاجة الماسة لمزيد من الموازنة للنمو الإقليمي في عصر تظهر المنافسة الحضرية فيه على أشدها [٢٠]. وهذا ما يجعل هذه المدن لها إمكانات نوعية عالية في المنافسة مع المدن الكبرى التي تعاني من

خسائر التركز الحضري مثل الازدحام المروري، ارتفاع أسعار الملكية، العزل الاجتماعي، الجريمة، التلوث البيئي، التي تتجه نحو الزيادة مع حجم المدينة، ومن ثم تظهر سيطرة وإدارة أفضل في المدن المتوسطة الحجم. وهناك شواهد عديدة بان الحجم وحده غير كافي لتفسير مكانة المدينة التنافسية، بسبب كونه لا يحدد وظيفة المدينة في كل الأوقات، حيث هناك أمثلة لمدن صغيرة وهبت وظائف متخصصة نوعية اعتيادية تكون موجودة فقط في المدن الكبرى وهي تظهر بان التنظيم المكاني يؤثر بصورة أساسية على كفاءتها، نموها، إنتاجيتها، وحتى تخصصها في بعض الأحيان [٢١]. إن أهم متطلبات تنفيذ سياسة مراكز النمو هي انه إذا ما أريد إنعاش إقليم المعاناة ينبغي ضمان وتركيز الاستثمارات فيه بما يضمن توسيع فرص العمل، إلى جانب عوامل أخرى تدفع إلى تحويل التركيز في مجال التطوير من إقليم النواة أو إقليم المدينة الرئيسة إلى إقليم المعاناة، ومنها إعطاء توفير الخدمات التحتية أولوية خاصة في ضوء كلفتها العالية وتوجيه الاستثمارات نحوها والاستفادة من تجارب المدن الكبرى في توظيفها للتقنيات الإبداعية لتوجيهها إلى المراكز الكبيرة في إقليم المعاناة [٢٢].وعند تطبيق هذه السياسات يجب توخي الحذر في تطبيقها بحيث لا تترك هذه المدن لكي تنمو في أحجام مليونية. فقد أظهرت دراسات حديثة إن المدن ٢٠٠.٠٠٠- ٥٠٠.٠٠٠ نسمة تعطي أفضل مستوى في سهولة الإدارة، فضمن هذا الحجم يمكن تقديم جميع الخدمات الأساسية والمرافق والخدمات الترفيهية وحتى النشاطات ذات الصفة الخاصة بأقل التكاليف [٢٣]. ولغرض تحقيق التنمية للمدن المتوسطة الحجم ينبغي القيام بالإجراءات الآتية [٢٤]:

- إقامة جميع الصناعات الثقيلة والمتوسطة الجديدة قرب المدن المتوسطة الحجم.
- تجنب تركيز الدوائر الحكومية والأجهزة الإدارية في العاصمة ونقل بعضها إلى هذه المدن المتوسطة.
- فتح جامعات جديدة أو إنشاء فروع للجامعات القائمة في الأقاليم.
- إعطاء الأفضلية لهذه المدن في التنمية للخدمات الاجتماعية والمرافق مثل الإسكان، الصحة، النقل، أو على الأقل فانه يجب أن تكون حصة الفرد من ميزانية الدولة مساوية لمثيله في العاصمة.

- رفع الطاقة الاستيعابية للمدن لزيادة قدرتها على تنمية استعمالاتها الحضرية.

وعليه فان سياسة تنمية المدن المتوسطة وتطويرها يجب أن يكون لها مضمون دقيق يتمحور حول تشجيع المدن المتوسطة وتطويرها في إطار وآليات مساعدات مالية خاصة، كما يجب أن تكون تنميتها مكيفة مع حجمها ومحيطها من اجل تجنب التضخم المعماري والعمارات والبنايات العالية. وان تمثل مستوى من التنظيم والتأثير في مجال التنمية المحلية وتحقيق التوازن العام في النظام الحضري والنهوض الفعلي في التنمية [٢٥].

٤ـ سياسات ووسائل التنمية للمدن المتوسطة.

سعت سياسات التنمية الحضرية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتجهيزات الأساسية والمرافق العامة القائمة في المناطق الحضرية، ورفع مستوى مشاركة المناطق في التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والاستفادة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمدن المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والسعي إلى تحقيق التوازن المكاني في توزيع الخدمات المركزية والتكامل بين مناطق التنمية الحضرية والمناطق الأقل نمواً. وتقوم المعلومات المكانية بدور هام وفعّال في تحديد وتحديث الأوضاع الراهنة للتنمية في كل منطقة على جانب، وتعيين الإمكانات والمحددات الرئيسة والفرعية المؤثرة في تشكيل استراتيجيات تنميتها، أي إنها تركز على ترقية وتطوير خدمات المدن المتوسطة كي تساعد على نشر فوائد التنمية لسكان المدينة وإقليمها، أي إمداد التنمية وعناصرها إلى محل سكناهم وبالتالي تتمكن في مراحلها الأولى من تثبيت السكان وفي المرحلة اللاحقة إحداث هجرة معاكسة من المدن الكبيرة باتجاهها بسبب توفر سهولة الحصول على الخدمات الحضرية وفرص العمل في هذهِ المدن. لقد صممت سياسات الاستقرار البشري في الوقت الحاضر لتعزيز أوجه الارتباط بين الريف والحضر لتعظيم فوائد التنمية الحضرية المستدامة العائدة على المناطق الريفية والحضرية، وقد تحددت بثلاث أنماط[٢٦].

١- سياسات إعادة توزيع السكان.

٢- سياسات النمو مع سياسات مراكز الخدمات.

٣- سياسات اللامركزية للحكومة والتي تسهم بصورة غير مباشرة في إدماج الاقتصاديات الريفية والحضرية.

ومن اجل تحقيق النمو الشامل والمتوازن بين المدن الكبرى وباقي المدن وبين الريف والحضر، لابد من وضع خطط استراتيجيه لتنمية مجموعة من المدن المتوسطة والاستفادة من تجارب بعض الدول وتحليل كافة أبعاد عملية التنمية لهذه المدن. وقد لجات معظم الدول الى اختيار مدن متوسطة ثلاثة أو أكثر وليست مدينة واحدة، لإنشاء مراكز نمو متعددة (*) تدعم وتسند المركز الحضري الكبير عن طريق تنمية استعمالات الأرض الحالية التي تركز تماماً على مستوى مركز المدينة أو الإقليم، والمتعلقة بتشكيل إقليم حضري متعدد المراكز، ويعرف هذا بأنه إقليم له ثلاثة مراكز أو أكثر تاريخية، إدارية، وظيفية منفصلة ولها مراتب هرمية قليلة ولها تقارب واتصال ووظائف بارزة (٢٧).

إن نمو المدن موضوع متشعب ومتداخل ويترتب على ذلك مشاكل عدة يمكن معالجتها وتحقيق تنميتها بإتباع أساليب ومناهج متعددة الأمر الذي يتطلب مرونة الحركة في كافة الاتجاهات وعلى جميع المستويات بهدف التخطيط السليم والشامل لتنمية المدن على ضوء التوجهات الأساسية التي ينبغي مراعاتها عند التخطيط للتنمية الحضرية الشاملة والمتوازنة، والتي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الإنسان في إطار مدنهم ووظائفهم ودرجة تشابك المدن وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على المستوى المحلي والإقليمي ودرجة استيعابها وطاقتها للمزيد من التوسع الحضري (٢٨). ولدراسة المدن المتوسطة ينبغي أن تتوجه دراستنا إلى مجموعة من السياسات منها:

أ- سياسات التنمية الحضرية داخل التصميم الأساسي

وفي هذا المجال يتم بحث الطرق الكفيلة باستمرار نمو المدينة في المستقبل من خلال استغلال كل الإمكانات المتوفرة داخل المدينة. وبما إن المدينة متغيرة الشكل والحجم والوظيفة، لذا فهي تستمر في النمو والتطور بمرور الزمن، ولغرض توفير حاجة الإنسان من سكن وترفيه ونقل وخدمات لابد من توفير ارض مناسبة لتوسع المدينة عليها، وقد يسمح موقع بعض المدن بالتوسع في اتجاهات عدة بحرية حتى تصل إلى مساحة يتم إيقاف توسعها والعمل على إيجاد البدائل خارج حدود المدينة كما يحدث في عواصم المدن، ومدن أخرى

قد يكون الموقع لا يسمح بذلك لوجود محددات طبيعية وبشرية تحول دون استمرار نمو المدينة في معظم الاتجاهات وهذا يحتاج إلى استغلال ما متاح من إمكانات ضمن التصميم الأساسي، حيث توجد عدة أساليب [٢٩] لذلك هي:

- اسلوب المليء: أي استغلال ما متوفر من إمكانات متاحة ضمن التصميم الأساسي للمدينة.
- اسلوب الزحف: أي زحف العمران بشكل متتالي ومستمر دون انقطاع نحو المناطق المخططة لتوسع المدينة عمرانياً داخل التصميم وخارجه.
- اسلوب القفز: ويستخدم هذا الأسلوب عند وجود محددات تعيق استمرار النمو، مثل طريق المرور السريع، سكة قطار، أو وجود مصنع أو وادي أو نهر.

ب - سياسات التنمية الحضرية خارج التصميم الأساسي

تتمثل سياسة التنمية هذه في جوهرها في تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها مستقبلاً في الأقاليم المراد تطويرها، ومعالجة المناطق الأقل تطوراً أو المخلخلة سكانياً وتشجيع نمو المدن الصغيرة أو البطيئة النمو أو إنشاء مدن جديدة تمكن البنية الإقليمية لها من احتواء المشاريع وجذب الاستثمارات، كما وتستخدم هذه السياسات لمعالجة النمو المستقبلي والتوسع للمدن المتوسطة المطورة وتتبع بطريقة ديناميكية بالتسلسل بدءاً من المحاور الحضرية ووصولاً حتى المراكز المنتشرة. وعليه فان هذه السياسة هي الطريق لمواجهة المشكلات الحضرية والإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في المكان ومعالجة السلبيات التي قد تنشأ لتحقيق التنمية المستدامة [٣٠]. وهناك مجموعة من الوسائل لتطبيق سياسات التنمية منها:

١ـ تنمية المحاور الحضرية

تسمى بالتنمية الشريطية، حيث يكون على امتداد الطرق الرئيسة الخارجة من مركز المدينة نحو أطرافها وأقاليمها المحيطة. ويسعى هذا النموذج إلى محاولة إيجاد سلسلة من المدن او مدن خطية على امتداد محاور الطرق، حيث تخصص لامتصاص ضغوط النمو عن المدينة الأم وفي محاور منفصلة عنها[٣١]. ويهدف هذا النوع إلى تنمية تلك المدن بمحاور تنموية

مختارة بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور تؤدي إلى نمو المستقرات البشرية او تنمية النشاطات الحيوية الأخرى في مرحلة لاحقة.ويتم تفعيل سياسة المحاور التنموية والمستقرات البشرية الواقعة عليها من خلال تحسين أنظمة النقل والطرق الذي ينعكس بآثاره كعامل أساس على هذه المحاور، إذ يعد النقل عامل ربط بين عوامل الإنتاج، لذا فهو يؤثر تأثيراً قوياً وايجابياً في التنمية وان ازدياد معدلات الإنتاج يمكن أن يكون بسبب التقدم الذي يحدث في خدمات النقل، وعليه فان إقامة أو تحسين مشاريع النقل أو إنشاء طرق جديدة للمرور يؤثر في تنمية الأقاليم والمدن وانتشار الفعاليات الاقتصادية فيها.

تتمثل أهمية تنمية محاور طرق النقل وتحسينها في التنمية المكانية بأنه يؤدي وظيفتين رئيسيتين وهما، نقل المواد الأولية والوقود والقوى العاملة إلى مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ونقل منتجات هذه القطاعات إلى مراكز الأسواق والمستقرات البشرية، فضلاً عن تحسين معدلات الإنتاج إذ يلعب النقل دوراً مهماً في ذلك(٣٢). ومن سلبيات هذا النوع هو عدم توفير الحياة الاجتماعية السليمة، فضلاً عن إن استمرار نمو السكن على امتداد الطريق الرئيس يولد كثيراً من المشاكل منها التلوث والضوضاء وأخطار المرور وصعوبة توفير الخدمات الارتكازية العامة لتباعد أطراف المدينة عن المركز مما يجعل تقديم الخدمات ذا كلفة عالية قد تفوق المنفعة (٣٣).

٢ـ تنمية حافة المدينة.

وتسمى بالتنمية المتراكزة، حيث تظهر مناطق محيطة بالمركز الكثيف وبطريقة متراكزة حول المستوطنة الأصلية. ومما يشجع هذا النمو هو الطرق الدائرية او شبه الدائرية، التي تؤدي إلى ظهور مناطق جديدة أبعد واقل كثافة تخدم المناطق البعيدة هذه من قبل مراكز تجارية توقع عند تقاطع الطرق(٣٤). حيث إن تنمية المدن مرتبطة بتطور شبكة طرق النقل التي تؤثر بصورة مباشرة على مستوى سهولة الوصول والتنظيم المكاني للمدينة، وفي الوقت نفسه يؤثر في شبكة النقل وبالتالي فهناك ترابط بينهما. لقد نمت وتوسعت المدن بصورة شعاعيه باتجاه حافات المدن مع امتداد شبكات الطرق، تبع ذلك إنشاء الطرق الحرة والالتفافية لتنظيم نمو المدن الكبرى والحد منه ولربط المدينة بمناطق الضواحي أو شبه الحضرية، إذ توفر الطرق الجديدة سهولة عالية للوصول إلى المواقع المختلفة وتعمل على

جذب المزيد من الفعاليات الحضرية والشركات الصناعية والتجارية [٣٥].

٣ـ تنمية المدن التوابع.

تُعد المدن التوابع وسيلة لسياسة التنمية الحضرية من خلال توفير مناطق ذات تخطيط مسبق ومواصفات تخطيطية عالية. ويعتمد هذا الأسلوب كأحد السياسات التي تهدف إلى تقليل التركز السكاني في المدن الكبرى وتحويل مشاريع التنمية والاستثمارات إلى مناطق خارجها. كما وتنمو بعض المناطق والمدن الصغيرة كمدن جديدة مستقلة وبعيدة نسبياً عن المدينة الأصلية وترتبط معها بطرق شريانية وتوزع عليها المصانع والتجارة وتنتعش هذه المدن بتطوير الخدمات التحتية والطرق فيها، حيث يتوفر فيها مجال لاستيعاب إعداد كبيرة من السكان في المناطق الواقعة بين المدينة وتوابعها، ونتيجة للنمو المستمر للتوابع والمدينة الأم تصبح المنطقة كلها عبارة عن مدينة متروبوليتانية واحدة [٣٦]. وتكون الوظيفة الأساسية للمدن الجديدة هي إيجاد فرص عمل وتحفيز النشاطات الاقتصادية المختلفة وجذب مشاريع عمرانية وصناعية من خلال ما تقدمه من تسهيلات في الخدمات وتوفرها مثل (النقل، الاتصالات، التعليم، الصحة)، وهذا ما يساعد على تطوير المناطق المحيطة بالمدينة الجديدة وتحقيق المنافع ضمن البنية الإقليمية للمدينة الجديدة، رغم إنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة نسبياً. وترتبط مواقع المدن الجديدة بمحاور التنمية الجديدة لتشكيل بنية حضرية إقليمية محورية حول المدن الكبرى تضم نقاط التحول الاقتصادي التي تعمل على إعادة تنظيم المناطق المتخلفة باتجاه الأهداف التنموية. ويمكن أن تشكل مجموعة مراكز تنموية ضمن عدة محاور تنموية ما يعرف بالحيز التنموي،حيث يتم تكامل إقليمين أو أكثر من خلال سياسة التنمية المكانية [٣٧].ويعتمد تخطيط التوابع على مقومات منها وجود مركز للمدينة سواء للأعمال او التجارة أو الصناعة،وارتباط أنحاء هذا التابع بالمركز،ووجود أكثر من طريقة للتجمع حول المركز منها التجمع الأفقي والعمودي،فضلا عن ضمان اتصال كفوء مع المدينة الأم وتحقيق الكفاية الذاتية للمدينة التابعة عند اعتمادها على المدينة الأم[٣٨].

٤ـ تنمية المراكز المنتشرة

تعتمد سياسة التنمية الحضرية اسلوب المراكز الحضرية المنتشرة أو ما يسمى بالنمو

المتناثر، وذلك من اجل تنمية مناطق ومراكز تواجد السكان. وينطوي هذا المفهوم على تطوير عدد من المراكز الحضرية الصغيرة التي تتوزع بشكل معزول عن بعضها البعض الأخر بمناطق قليلة السكان أو خالية تماماً من جميع الاستعمالات الحضرية. وهي تكون أما مراكز استيطانية منفصلة يتمتع كل منها بمراكز تجارية منفصلة أو مركز فعالية أخرى وبمرور الزمن تتملى الفراغات مكونة مدينة واحدة ذات بؤرات متعددة، أو نشوء مراكز جديدة في الضواحي تتميز ببؤرات مستقلة إلى حد ما ومن هذه المراكز يتكون الحيز الحضري الكبير(٣٩). ويعمل بمبدأ المراكز الحضرية المنتشرة ضمن دراسات التنمية الإقليمية لتحديد عدد من المراكز الريفية لتكون في المستقبل مراكز نمو صغيرة تخدم مجموعة من القرى الأصغر وقد تسمى قرى أم او مراكز حضرية صغيرة، والهدف من ذلك هو الكفاءة الاقتصادية في تقديم الخدمات للسكان مع السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في نشر ثمار التنمية ووصولاً للمناطق النائية ضمن عملية التنمية المكانية (٤٠).

٥ـ التنمية القطاعية.

وتسمى بالتنمية المركبة، ويأخذ هذا النمط جوانب من نظامي النمو المتراكز ونظام تنمية المدن التوابع. وتحت هذا البديل يمكن جعل التطور على شكل قطاعات قريبة من المدينة الأم ومتفرعة منها وتعتمد على نمط طرقها. ولابد هنا من توفير مركز تجاري وصناعي وخدمي، أي توفير فرص عمل في كل قطاع، وفي النهاية تمتزج القطاعات مع بعضها. ويحدث هذا بفترة اقصر من الأنماط السابقة ويؤدي إلى ظهور مدينة أكثر تماسكاً بالإضافة إلى إن المجال يبقى مفتوحاً أمام مزيد من النمو(٤١).

ج - سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التفاوت في مستويات التنمية والتي خلقت ظاهرة التنمية المكانية المزدوجة في كثير من بلدان العالم النامي والمتقدمة كان سببها هو الاعتماد المفرط على معيار الكفاءة الاقتصادية في التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية وبخاصة المشاريع الصناعية، وقد أدى ذلك إلى تركيز شديد في الفعاليات الاقتصادية والسكان وارتفاع مستويات الدخول في المدن الرئيسة على حساب انخفاض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتنمية الحضرية في المدن المتوسطة والصغيرة والمستوطنات الريفية(٤٢). لذا جاءت سياسات التنمية المكانية عموماً

لتقليص التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد من ناحية وبين المراكز الحضرية (المدن) لهذه الأقاليم من ناحية ثانية وبين المراكز الحضرية والمراكز الريفية على المستوى القومي من ناحية ثالثة.ونظراً لكون الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من مرتكزات أية عملية تنموية، والعلاقة بينهما علاقة تكاملية، فأنه من البديهي أن تكون هناك علاقة تأثير متبادل لكل من هذين الجانبين على الجانب الآخر. ومن المهم الإشارة إلى انه لا يمكن الفصل بين هذين الجانبين لان كل منهما شرط تحقيق الآخر وعلى هذا الأساس ومن خلال اقتران المفهومين بعضهما بالبعض الآخر ظهر اصطلاح التنمية الشاملة، وينطلق أساس هذه العلاقة من كون الجانبين يتمحوران حول خدمة الإنسان كل حسب دوره[٤٣].

من المعروف إن الظروف الاقتصادية التي يعيشها أي مجتمع تنعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي، فارتفاع الدخل القومي يجعل الناس اقدر على تقديم خدمات التعليم والعناية بالصحة وتزويد الدولة بأموال من الضرائب، وارتفاع مستوى المعيشية يكون نتيجة لزيادة الإنتاج[٤٤]. ومن الآثار الاجتماعية المترتبة على النمو الاقتصادي زيادة انتقال الأيدي العاملة من منطقة لأخرى على صعيد البلد الواحد وذلك بسبب ما يصاحب ذلك من توفر فرص جديدة للعمل[٤٥]. بمعنى إن الزيادة في النمو الاقتصادي في بلد ما تنعكس بشكل مباشر على حجم السكان والتجمعات السكانية في المنطقة التي يتوفر فيها فرص عمل. كذلك فان الجانب الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الاقتصادي، أي تحسن الواقع الاجتماعي ينعكس على تحسن الواقع الاقتصادي. حيث إن انجاز الأهداف الاقتصادية يتأثر سلباً او إيجابا بمدى سلامة البناء الاجتماعي للمجتمع، لذا فمن الطبيعي أن ترتبط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية في أي برنامج للتخطيط القومي الشامل[٤٦]. وتنقسم سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأقسام الآتية:

١ـ سياسة التنمية الزراعية

تأتي التنمية الزراعية في المرتبة الأولى من استراتيجيات التنمية، نظراً ما للزراعة من دور حيوي ورئيس لعمليات التنمية، حيث تمثل المصدر الغذائي للسكان وتواجد الحياة والنشاط البشري بصورة تضمن لها الاستمرارية وتتمثل إستراتيجية التنمية الزراعية

باختيار المحاصيل المناسبة لإمكاناتها الجغرافية الملائمة وذات العائد الكبير والقيمة الغذائية العالية، واستخدام الأساليب التكنولوجية في العملية الزراعية بما يضمن عائد إنتاجي ومردود اقتصادي عالي. فضلا عن تحقيق التوازن بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني بما يضمن تحقيق التكامل الزراعي وتوظيف التركيب المحصولي بدقة لخدمة نوعية الصناعات التي يمكن إقامتها في المنطقة. كما إن تطوير نظم الري باستخدام التقنيات الحديثة كالرش والتنقيط يضمن إدارة واستدامة الموارد المائية وتنظيم استعمالات الأرض الزراعية بما يحقق التناغم وحاجة المراكز الحضرية. يضاف لذلك تشجيع الزراعة للمحاصيل التي توجه كصادرات لخارج الإقليم بما يضمن الموارد المالية الكافية لتحقيق تنمية ذاتية للإقليم.

٢ـ سياسة التنمية الصناعية

إذا كانت عملية التنمية تبدأ بالزراعة فأن إستراتيجية التنمية الصناعية لا تنفصل كلية عن الاستراتيجيات الأخرى، بل هي مساندة بدور فعال في عملية التنمية. حيث تساعد على التمتع بإمكانيات ومقومات الإنتاج الزراعي والتعديني بالمنطقة [٤٧]. ويمكن تحديد إستراتيجية التنمية الصناعية بالتركيز على الصناعات الأساسية الكبيرة والمتوسطة الحجم ذات الاستخدام المكثف للأيدي العاملة والتركيز على الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير خارج الإقليم. فضلا عن تشجيع إقامة الصناعات القائمة على المواد الخام التي ينتجها الإقليم كالصناعات الزراعية والتحويلية وتشجيع الصناعات صديقة البيئة وغير الملوثة والصناعات ذات التقنية العالية، على أن توسيع مساهمة القطاع الخاص في تنمية الصناعة.

٣ـ سياسة التنمية السياحية

تعد السياحة عنصراً هاماً من عناصر التنمية، حيث إنها إحدى البدائل القوية للتنمية الزراعية والصناعية، ويمكن تحديد إستراتيجية التنمية السياحية في إقامة الأماكن السياحية والترفيهية كالفنادق للتمتع بالمناطق الطبيعية،وتنشيط استثمار الواجهات المائية والمناظر الطبيعية والأراضي الزراعية وتنشيط الرياضة بإقامة الملاعب الرياضية المختلفة والمساحات المفتوحة اللازمة لها (كملاعب كرة القدم، والساحة والميدان) وغيرها.فضلا

عن تنمية وتطوير المناطق الشجرية والغابية واستخدامها كمنتجات سياحية وأحزمة خضراء للمدن.

٤ـ سياسة تدعيم الخدمات العامة

تشمل الخدمات العامة الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبدورها تشجع على جذب الأنشطة الاقتصادية والسكان للمدن بطريقة مباشرة وغير مباشرة وتساهم في تنميتها وتشجيع الحراك والجذب السكاني فيها، وتتمثل إستراتيجية الخدمات العامة بإنشاء شبكة طرق نقل حديثة وكفوءة وتطوير خدمات البنية التحتية كالماء والكهرباء وخدمات الصرف الصحي وخدمات الاتصالات، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية بما يجعل المراكز الحضرية مناطق للجذب، فضلا عن توفير السكن اللائق والكريم بنوعية وكمية جيدة ومتاحة لكل الأفراد،على أن تتم المحافظة على معدلات نمو سكاني متوازنة مع معدلات نمو الخدمات العامة.

الاستنتاجات:ـ

إن للمدن المتوسطة مجموعة من السياسات التنموية لتطويرها وتحسين بيئتها الحضرية، فمنها ما يكون اقتصادي أو اجتماعي أو عمراني، وهي تكون لها القابلية والقدرة على استيعاب أي برنامج تنموي بفضل ما تمتلكه من مزايا وخصائص تجعل منها في علاقة وثيقة بين الريف والحضر، فضلا عن كونها تستفيد من كل السياسات المكانية (الريفية والحضرية). وبذلك نرى إن الاعتماد على أشكال عديدة من السياسات وليس شكل واحد سوف ينوع آلية استثمار الحيز الحضري لها والتوغل نحو الإقليم في نقل فوائد التحضر ومزاياه في تنمية المحاور وخلق حويصلات تنموية تأخذ من القرى والتجمعات السكانية قاعدة لانطلاق عملية التنمية، ومن ثم نشر ثمارها للإقليم البعيد والقضاء على التفاوتات المكانية في التنمية.

هوامش البحث

(١) ثائر شاكر محمود إلهيتي، التوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في البيئة الصحراوية، أطروحة دكتوراه غير منشوره،المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٠.

(٢) عبد الإله أبو عياش، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٧، جامعة الكويت، كانون الثاني ١٩٧٩، ص٢١.

(٣) الموقع الالكتروني www.araburban.net.

(٤) ماجدة علام، موضوعات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٨٣.

(٥) ثائر شاكر محمود إلهيتي، مصدر سابق، ص٢٩.

(٦) محمد إبراهيم أرباب، تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد٩٧، جامعة الكويت ٢٠٠٢، ص١١٥.

(٧) عبد الباقي إبراهيم، الهجرة إلى المدن والنمو الحضري المبكر، المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية، الرباط، ٦-١١ يونيو، ١٩٧٦، ص١٠٢.

(٨) ممدوح أبو رمان، محمد جاسم العاني، نظريات وأساليب في التخطيط الإقليمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص٩٩-١٠٠.

(*) يغلب أن تكون مراكز النمو متوسطة الحجم تتمتع بمميزات المدن الكبيرة جداً والصغيرة جداً، ينظر خالص الاشعب، إقليم المدينة بين التخطيط والتنمية الشاملة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٢٠.

ويعرف (Mosley) مركز النمو بأنه المدينة التي نمت حديثاً أو تنمو حالياً أو مخطط لان تنمو سريعاً مما له أثر إقليمي حسب البنية الوظيفية للمركز، كما ويقتصر تعريفه على مركز النمو بأنه الرقعة المبنية، ينظر:

Mal colin. J. Mosley. Growth centers in spatial planning, oxford,1972, p114-115.

(٩) خالص حسني الاشعب، المصدر السابق، ص١١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص١١٧

(١١) جهيدة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر،٢٠٠٩، ص٨٠.الموقع الالكتروني www.=theses.univ-batna.dz/..hp?opition=com-docman&task.

(12) Ayoob khaleel Ishmael & Ibrahim nagh, urban planning FOR small and medium cities in Kurdistan Region - Iraq, problems and Available opportunities, International Journal

of Engineering science and Technology, vol 2,12,2010, p.7075. الموقع الالكتروني www.ijest .info/docs/ijest10-02-12-041pdf.

(13) Klaus R. Kunzman, medium - sized towns, strategic planning and creative Governance in the south Baltic Arc ,p3 الموقع الالكترونيwww.spatial.baltic.net/...s/sebco - strategicpaper-pdf.

(14) Ibid. p.4.

(15) Luis Gomez & Jose medina, medina, medium- sized cities (polycentric strategies vs the Dynamics of metropolitan Area Growth) the open urban studies Journal No3, 2010, p.5.الموقع الالكتروني www .benthamscince.com/...v003/s10001tousj/2tousj.pdf.

(١٦) محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، شبكة الانترنت، على الموقع الالكتروني .net.www.araburban

(١٧) هاشم علي عبد الرحمن إسحاق، تقوية العلاقة بين الريف والحضر من خلال المدن المتوسطة وتفعيل دورها في تحقيق منظومة تنموية متوازنة، المؤتمر العربي الإقليمي (الترابط بين الريف والحضر) جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٥-١٨ ديسمبر، ٢٠٠٥، ص٤.

(18) Anand sahasranaman, financing the development of small and medium cities, Economic & political weekly, vol XLVII no 24, 16 June 2012,p.5. الموقع الالكتروني http://www.epw.in/special-articals-development-small and medium cities.

١٩) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص١٦٤.

(20) Anand sahasranaman, op. cit,p.63.

(21) Giffinger, Fertner, Kramar, city-ranking of European medium sized cities, European urban and Regional studies, Vo12, 2010,P.2.

الموقع الالكتروني smart- cities.eu /download/city ranking-final.pdf

(٢٢) خالص الاشعب، مصدر سابق، ص١٢٤.

(٢٣) حيدر عبد الرزاق كمونه، معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري، الموسوعة الصغيرة، عدد١٠، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨، ص٨١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٨٣.

(٢٥) حكيمة بولشعب، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري (قسنطينة) الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٧، ص٣٧.

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية un-habitat، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، ٥-٩ أيار مايو ٢٠٠٣، البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت (البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة)، ص١٣.الموقع الالكتروني www.unhabitat.org/...docs/175786766k0263112.a.doc.

(*) إن الهدف من استخدام مراكز نمو متعددة هو للمساعدة في إنجاح السياسات والإستراتيجيات الحضرية كمضاد لنموذج النمو المتروبولي ونشر التنمية الحضرية على امتداد محاور الطرق، كما إن إستراتيجية التعاون بين هذه المراكز تكون نقطة العمل الرئيسة، وبذلك فالتكامل للأقاليم الحضرية بحاجة لدعم وإسناد شخصي من المراكز الحضرية هذه.ينظر: Louis A.E Gomez, Jose. S.medina, opcit.P4.

(27)Louis A.E Gomez, Jose. S.medina, opcit.P4.

(٢٨) هاشم علي عبد الرحمن إسحاق، مصدر سابق، ص١١.

(٢٩) الموقع الالكتروني www.Arab urban.net

(٣٠) محمد محسن سيد، البنية المكانية وسياسات التنمية والأعمار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٨.

(31) R.Guiducci, participation in small and Large Territorial Dimensions, Reading in: The environment of Human settlements, Edit by.P.Laconte and others Pergamon press, second edition,1979.P139.

(٣٢) محمد محسن سيد، مصدر سابق، ص٣١.

(٣٣) خالص الاشعب، صباح محمود محمد، مورفولوجية المدينة، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ١٩٨٣، ص٨٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٨٥.

(٣٥) محمد محسن سيد، مصدر سابق، ص٣٦.

(٣٦) خالص الاشعب، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٢، ص١٤٥.

(٣٧) محمد محسن سيد، مصدر سابق، ص٣٨.

(٣٨) خالص الاشعب، صباح محمود محمد، مصدر سابق، ص٨٧.

(٣٩) حسن الخياط، التركيب الداخلي للمدن (دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن) مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، المجلد الثاني عشر، ١٩٦٣-١٩٦٤، ص٨١.

(٤٠) محمد محسن سيد، مصدر سابق، ٢٤١.

(٤١) خالص الاشعب، صباح محمود محمد،، مصدر سابق، ص٨٧.

(٤٢) وضاح سعيد يحيى، أثر الصناعات الزراعية على التنمية الإقليمية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، عدد ٢٦، مطبعة العاني، ١٩٩١، ص١٧٤.

(٤٣) حسن عبيد، دراسات في التخطيط والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص٩٨.

(٤٤)المصدر نفسه، ص٩٩.

(٤٥) غالب محمود حسن السالم، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ٢٠٠٨، ص٢٣.

(٤٦) احمد مصطفى خاطر، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٦٧.

(٤٧) سيد عباس علي، استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع للمدة من ١٢-١٤ نيسان، ٢٠٠٧، مجلة كلية الهندسة، جامعة الأزهر، المجلد ٢، العدد ٨، ٢٠٠٧، ص٢٤٥.

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر العربية

١- إبراهيم، عبد الباقي إ، الهجرة إلى المدن والنمو الحضري المبكر، المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية، الرباط، ٦-١١ يونيو، ١٩٧٦.

٢- أبو رمان، ممدوح، العاني، محمد جاسم، نظريات وأساليب في التخطيط الإقليمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

٣- أبو عياش، عبد الإله، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٧، جامعة الكويت، كانون الثاني ١٩٧٩.

٤- أرباب، محمد إبراهيم، تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد٩٧، جامعة الكويت ٢٠٠٢.

٥- إسحاق، هاشم علي عبد الرحمن، تقوية العلاقة بين الريف والحضر من خلال المدن المتوسطة وتفعيل دورها في تحقيق منظومة تنموية متوازنة، المؤتمر العربي الإقليمي (الترابط بين الريف والحضر) جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٥-١٨ ديسمبر، ٢٠٠٥.

٦- الاشعب، خالص، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٢.

٧- الاشعب، خالص، إقليم المدينة بين التخطيط والتنمية الشاملة، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٨- الاشعب، خالص، محمد، صباح محمود، مورفولوجية المدينة، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ١٩٨٣.

٩- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية un-habitat، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، ٥-٩ أيار مايو ٢٠٠٣، البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت (البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة)، ص١٣.الموقع الالكتروني www.unhabitat.org/...docs/175786766k0263112.a.doc.

١٠- بولشعب، حكيمة، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري (قسنطينة) الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٧.

١١- خاطر، احمد مصطفى، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨.

١٢- الخياط، حسن، التركيب الداخلي للمدن (دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن) مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، المجلد الثاني عشر، ١٩٦٣-١٩٦٤.

١٣- السالم، غالب محمود حسن، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ٢٠٠٨.

١٤- سيد، محمد محسن، البنية المكانية وسياسات التنمية والأعمار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

١٥- عبيد، حسن، دراسات في التخطيط والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٧.

١٦- علام، ماجدة، موضوعات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٧- علي، سيد عباس، استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع للمدة من ١٢-١٤ نيسان، ٢٠٠٧، مجلة كلية الهندسة، جامعة الأزهر، المجلد ٢، العدد ٨، ٢٠٠٧.

١٨- عيسى، محمد عبد الشفيع، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، شبكة الانترنت، على الموقع الالكتروني www.araburban.net.

غنيم، عثمان محمد، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

١٩- كمونة، حيدر عبد الرزاق، معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري، الموسوعة الصغيرة، عدد١٠، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨.

٢٠- الموقع الالكتروني www.Arab urban.net

٢١- الموقع الالكتروني www.araburban.net

٢٢- نزاري،جهيدة، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر،٢٠٠٩، ص٨٠.الموقع الالكتروني www.=theses.univ-batna.dz/..hp?opition=com-docman& task.

٢٣- الهيتي،ثائر شاكر محمود، التوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في البيئة الصحراوية، أطروحة دكتوراه غير منشوره،المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٠.

٢٤- يحيى، وضاح سعيد، أثر الصناعات الزراعية على التنمية الإقليمية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، عدد ٢٦، مطبعة العاني، ١٩٩١، ص١٧٤.

- المصادر بالغة الانكليزية

1- Anand sahasranaman, financing the development of small and medium cities, Economic & political weekly, vol XLVII no 24, 16 June 2012 الموقع الالكتروني http:// www.epw.in/special-articals-development-small and medium cities.

2- Ayoob khaleel Ishmael & Ibrahim nagh, urban planning FOR small and medium cities in Kurdistan Region - Iraq, problems and Available opportunities, International Journal of Engineering science and Technology, vol 2,12,2010 . الموقع الالكتروني www.ijest .info /docs /ijest 10-02-12-041pdf .

3- Giffinger, Fertner, Kramar, city-ranking of European medium sized cities, European urban and Regional studies, Vo12, 2010 الموقع الالكتروني smart-cities.eu/download/city-ranking-final.pdf.

4- Klaus R. Kunzman, medium - sized towns, strategic planning and creative Governance in the south Baltic Arc ,p3 الموقـــع الالكترونـــي www.spatial.baltic.net/...s/sebco -strategic paper -pdf.

5- Luis Gomez & Jose medina, medina, medium- sized cities (polycentric strategies vs the Dynamics of metropolitan Area Growth) the open urban studies Journal No3, 2010الموقع الالكتروني . www. bentham scince.com/…v 003/s10001tousj/2tousj.pdf.

6- Malcolin. J. Mosley. Growth centers in spatial planning, oxford,1972.

7- R.Guiducci, participation in small and Large Territorial Dimensions, Reading in: The environment of Human settlements, Edit by .P.Laconte and others Pergamon press, second edition,1979.